شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

مخطوطة

قطعة في الصرف

ملاحظات

ناقص آخره

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

مخطوط
رقم
١٨٢
خاص بمن الحرف

رقم
١٧ قطعة في الخط العربي

دار الكتب المصرية
ع. تجليد
١٨٢

من وول الى حروف العلة الاصول واو وواو ولام فاصله على
هذا اوول فادغمت الفا في العين وقال بعضهم انه من وَوَلَ
وقال اخرون من أول قلبت الهمزة على المذهبين واوا وادغمت
والصحيح هو المذهب الاول لما يلزم من مخالفة القياس على المذهبين
الاخرين وانما قرروا من المذهب الاول لاستبعادهم كون الفا
والعين من جنس واحد واصل اولى على المذهب المختار وُوْلَى قلبت
الواو الاولى همزة لزوما وان كانت الثانية ساكنة حملا على الاول
لما سيجئ **قوله** وانفحل اى وكان انفحل وهو مبني من الجعل على
العظم انفعالا من فحل اذا يبس حكموا بذلك مع كثرة فعلل كقرطعب
وعدم انفعل تقديما للاشتقاق على عدم النظر فانه لا يكون
زيادتان في اول الاسم غير الجاري على الفعل الا ماشذ من قولهم
رجل انفحل وانزهو وانفخر فان الهمزة والنون فيها زايدتان
لاشتقاقها من الفحل والزهو والفخر وقال بعض الفضلاء شرح
تصريف ابن مالك ذهب ابو الفتح الى ان انفحلا من معنى الفحل لا من
لفظه ووزنه فعلل فتقول في تصغيره أُنَيْفِحٌ وعلى الاول انه يجيز
ان حذفت الهمزة قلت نُفَيْحِلٌ وان حذفت النون قلت أُفَيْحِلٌ ثم قال
فيه ذهب الزعفراني الى جواز كون الهمزة في انزهو بدلا من العين

في عنزهو فهي اذا اصل والنون والواو زائدتان ويقال رجل
عنزهو للذي لا يحدث الناس ولا يلهو وفيه غفلة **قوله** وأفعوان
اي وكان أفعوان وهو ذكر الافاعي أفعلانا لمجيء أنعى وأنعي أفعل
لقولهم نعوة السمر فيكون أفعوان أفعلانا اعلم انه لو حكم في أفعوان
بزيادة الهمزة واصالة الواو لكان وزنه افعلانا كأفعوان وهو
نبت طيب الرائحة حوالية ورق بيض ووسطه اصفر وهو ع ورق ابيض اوراق بيض
البابونج ولو حكم بزيادة الواو واصالة الهمزة لكان وزنه فعلوانا
كعنفوان وهو اول الشباب ثم حكموا بان وزنه أفعلان لكنهم
ما علموا ذلك بان فعلانا اكثر من فعلوان بل قالوا لمجيء أنعى
لان الاشتقاق مقدم على غيره فعللوا به هكذا ذكره بعضهم وفيه
نظر لان الوزنين نادران ولذلك قال المصنف في آخر هذا الباب
فان ندر احتمالهما كأرجوان فالاولى ان يقول قدم فيه الاشتقاف
على غلبة الزيادة فان الواو اذا كانت غير اول مع ثلثة فصاعدا
يكون زيادة غالبا **قوله** واضحيان اي وكان اضحيان وهو المضحى
افعلانا كإسحمان وهو اسم جبل بعينه لا فعليانا كصليان
وهو بقله وذلك لمجيء الضحى وقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة
فان الياء لا يكون زايدة غالبا مع ثلثة فصاعدا **قوله** وحنفقيق

وهي

اي وكان

اي وكان حنفقيق وهو الداهية تفعليلا من خفق لا تفعليلا
تقدما للاشتقاق على عدم النظير فان النون الثانية الساكنة تكون
اصلية في الاصل **قوله** وعفرنى اي وكان عفرنى وهو الاسد
تفعلى من العفر بالتحريك وهو التراب والنون والالف للالحاق
بسفرجل لقولهم ناقة عفرناة اي قوية فلو كانت الالف للتانيث
لم يدخل عليه تا التانيث لا تفعلى كجبركى والانثى جبركاة فالفه
للالحاق وانما قالوا انه تفعلى مع عدمه تقديما للاشتقاق على
عدم النظير **قوله** فان رجع الى اشتقاق قد ذكرنا ان المصنف
جعل الكلام في الاشتقاق على ثلثة اقسام الاول في بيان ما يكون
فيه الاشتقاق مقدما على غيره ولما فرغ من هذا القسم شرع في
القسم الثاني وهو ما يكون اللفظ فيه راجعا الى اشتقاقين لا يكون
لاحدهما ترجيح فيوخذ بايهما اريد وذلك كارطى وهو شجر من اشجار
الرمل فانه يجوز ان يكون وزنه تفعلى لقولهم بعير آرط اذا اكل
الارطى واديم مأروط اذا دبغ به فان بقيت الهمزة تدل على
اصالتها وح يكون الف للالحاق لا للتانيث لان الواحدة ارطاة
ولو كانت الالف للتانيث لم يدخلها تانيث آخر فجعلها للالحاق بجعفر
ان الالحاق اخص من التكثير ان كل الحاق تكثير ولا ينعكس والاخص

اي لكسر ابنة اللام

هذا تمام كلام ابن السكيت وهو من اول الجزء الى هنا
فان ابن السكيت اخص من جميع من ذكر
وهو اول من صنف في هذا العلم

الكثر فايدة فحمله عليه اولى ويجوز ان يكون افعل لقولهم بعير راطٍ
واديم مرطي فان سقوط الهمزة فيه تدل على زيادتها واصل
راط راطي اعل اعلال قاض وكذا اولق وهو الجنون يجوز ان يكون من
فوعل لقولهم رجل مألوق وان يكون افعل لقولهم مولوق وكحسان
وحمار قبان فانهما لوسعا الصرف وجعل الالف والنون زايدة
لكانا من الحبن والقبب ولو لم يمنعا لكانا من الحسن والقبن
والقبب يبس الجلد وذهاب نداوة اللحم وغيره والقبب دقة
الخصر والقبن الذهاب في الارض وحمار قبان دويبة فان قلت
ذكر في الصحاح ان العرب لا تصرف قبان وذكر ان مالكا ان المسموع
في حسان منع الصرف فكيف قال المصنف حيث صرف ومنع
قلت من الجايز ان كان قد سمع فيهما المصنف الصرف وعدمه
ولم لم يسمعوا فيهما الا منع الصرف فان شهد وا بانه لم يات فيهما
الصرف فشهادة النفي لا تسمع وما وقع في الشرح المنسوب من انه
يترجح فيه فعلان على فعال حيث كان هذا الوزن في الاسماء الاعلام
اكثر فخارج عن الغرض ومخل به فلا يبعد ان يقال ذكرهما المصنف
بطريق التمثيل بمعنى انه لو ثبت فيهما الصرف وعدمه ولا يكون مرجح
من خارج فيهما مما نحن فيه وقيل حار جل اسمه حيان لا مالك ينصرف

نقيل للملك صح

حيان

حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا
فينصرف ووجهوه بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحي
فلا ينصرف لزيادة الالف والنون مع العلمية وان لم يكرمه
فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف **قوله** والا فالترجيح
اي وان لم يكن الاشتقاقان واضحين فطلب الترجح ويوخذ
بالراجح فقوله الا هنا ليس حرف استثناء بل هو ان الشرطية
ادغمت نون ها النافيه وهذا هو القسم الثالث من اقسام
الاشتقاق ويتفقوا على ان تلكا تخفيف مألك لقولهم في جمع
ملايك وملايكة ولقول الشاعر

فلست لانسي ولكن لملأك تنزل من جو السماء يصوب

ثم اختلفوا فقال الكسائي اصله مألكة من الالوكة وهي الرسالة
قدم اللام على الهمزة فقيل ملأك ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال
فقيل ملك وهو المختار لان الملك فيه معنى الرسالة قال الله تعالى
جاعل الملايكة رسلا وليس فيه خلاف الظاهر الا القلب وهو
كثير وقال ابن كيسان هو فعال من الملك وهو بعيد لان فعالا
نادر وتفعلا كثير ولحمل على الاكثر اولى ولان مناسبته مع الالوكة
اقوى من مناسبته مع الملك اذ لا تعرف له ملكا وقال ابو عبيدة

ما لا يدفع واعتقاد زيادة الهآ في امهات اولى من اعتقاد
حذفها من امات لان ما زيد في الكلام اضعاف ما حذف فيه
واما نحو دمث ودمثر فقليل لا يعبأ به ثم اعلم ان همزة الياس
همزة قطع حذفها الشاعر للضرورة الثالث آهراق في
آراق بزيادة الهآ ذكر في الشرح المنسوب اليه لا جواب عنه
الا دعوى الغلط فمن قاله لانه لما ابدل الهمزة في هراق توهم
انها فآ فادخل عليها الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح انه يقال
هَراق الماءَ يُهَرِيقُ بفتح الهآ هراقة اى صبه واصله آراق
يريق اراقة واصل اراق أرْيَق واصل يُرِيق يُرْيِق واصله
يأْرِيق وانما قالوا انا أُهَرِيقه ولا يقولون انا أُرِيقه
لاستثقالهم الهمزتين وقد زال ذلك بعد الابدال وفيه لغة اخرى
وهي أهْرَقَ الماءَ يُهْرِقُه اهراقا على أفعل يُفعِل وما سيبويه قد
ابدلوا من الهمزة الهآ ثم الزموا فصارت كانها من نفس الكلمة
ثم ادخلت الالف بعد على الهآ وتركت الهآ عوضا من خذوهم العين
لان اصل اهرق أرْيَق وفيه لغة ثالثة وهي اهراق يُهَرِيق اهراقا
فهو مهريق والشيء مُهَراق ومُهْرَاق ايضا بالتحريك وهذا شاذ
ونظيره آستاع يستطيع استطياعا بفتح الالف في الماضي وضم الياء

في المستقبل

في المستقبل لغة في أطاع يطيع فجعلوا السين عوضا عن ذهاب
حركة عين الفعل فكذلك الحكم الهآ الرابع ان ابا الحسن قال هجرع
للطويل من الخروع للمكان السهل وجوابه انه يبعد لعدم المناسبة
بين الطويل والمكان السهل قوله وهبلع للاكول من البلع وان
كان اقرب مما قاله في هجرع لكن العلماء خالفوه في ذلك والاشتقاق
ليس بواضح فلا يكون دليلا للخامس انه قال للخليل الهِرْكَوْلة
للضخمة هِفْعَوْلة من الرَّكْل وهو الضرب بالرجل الواحدة فحكم بزياد
الهآ وجوابه يعلم مما مرّ قوله فان تعدد الغالب مرتبط بقوله فان لم
يخرج فبالغلبة فكانه قال يحكم بزيادة ما غلب زيادته ان لم يتعدد
الغالب وان تعدد فاما ان يمكن جعل الجميع زائدا بان يكون سوى
المتعدد ثلثة احرف اصول او لا يمكن فان امكن حكم بالزيادة في
المتعدد سوآ كانت ثلثة او اثنين نحو الهجيري وهو العادة يحكم
فيها بزيادة الهمزة والياء والالف قيل سميت بذلك لانه يهجر اليها
في كل شيء ويجتنى وهو الصغير البطن وقيل القصير يحكم فيها بزياد
النون والالف وان لم يمكن بل تعين احدهما وجب الترجيح وذلك ثلثة
اقسام لانه اما ان يخرج الكلمة عن الاصول على تقدير جعل احدهما
اصلا دون الآخر او خرجت على التقديرين او لم تخرج اصلا فان خرجت

على تقدير جعل احدها اصلا دون الآخر حكم بزيادة كميم مريم وتدين
وهو اسم مكان فانك تحكم بزيادتها دون الياء لعدم فعّيل وكثرة
مفعل وكهمزة ايدع وهو الزعفران فانك تحكم بزيادتها دون
الياء لعدم فيعل وكثرة افعل وقيد نظر لوجود فيعل كصيقل
ويدر وكيانجان وهو الذي يقع فيما لا يعنيه فانك تحكم بزيادتها
دون النون لوجود فيعلان نحو تيهان وهو النشيط وعدم تفعلان
قال المرزوقي في شرح لك احمسة التيجان المقدام وهو فيعلان
بفتح العين فلا يجوز ان يروى بكسرها لان فيعلان لم يجئ في الصحيح
فيبنى المعتل عليه قياسا وفيعل كسيد من الابنية المختصة
بالمعتل ومثل تيجان هيبان وهما صفتان حكاهما سيبويه بالفتح
وشالهما في الصحاح فيقبان وشيصبان والفيقبان شجر يتخذ منها
السروج قال ابن دريد وهو بالفارسية ازاذ درخت وشيصبان
اسم قبيلة من الجن وكناء عزويت وهو طائر واسم بلد فانه يحكم
بزيادتها واصالة الواو دون العكس لوجود فعليت كعفريت
وهو من العفو وعدم فعويل ولا يجوز ان يكونا زايدين اذ الاسم
المتمكن لا يكون على حرفين ولا ان يكونا اصليين على فعليل كثير طويل
وهو حجر طويل قدر الذراع وشنظير وهو الشيء الخلق كما مر

ان الواو

ان الواو اذا كانت مع ثلثة احرف اصول تكون زايدة ابدا الا في الاول
وكطا قطوطى فانك تحكم بزيادتها دون الالف لوجود فعوعل
كعثوثل وهو الرجل المسترخي الاعضاء وعدم فعولى والقطوطى
مقاربة الخطو وكلام اذ لولي اي اسرع دون الفها لوجود افعوعل
كاعشوشب وعدم افعولى ومثل اذ لولي من المعتل اقطوطى
يقال قطا قطا مشيه يقطو فاقطوطى مثله في القطو قيل في شرح
الهادي المحفوا ذ لولي باغرورى وبنوه على الزيادة فلم يفارقه
كما كان اغرورى كذلك ولوا وحولايا وهو اسم مكان دون يا تها الوجو
فوعالا مثل زوعالا وهو النشاط وعدم تفعلايا وكاليا الاولى
مع التضعف من يهير دون اليا الثانية لوجود يفعل وعدم فعيل
ذكر في الصحاح ان اليهير بالتشديد ضرب الطلح قال الشاعر
اطعمت راعي من اليهير . وهو يفعل لانه ليس في الكلام
فعيل لكنه لم يذكر مثال يفعل وقال المصنف فيما فيه الزيادتان
المفترقتان من شرح المفصل انه اهمل العلامة الزمخشري مثال
يفعل وهو يهير بمعنى الباطل ولم يذكر المصنف فيه مثالا اخر
تحقيقا ان يفعل وصاحب الهادي ذكر يهير في شرحه في موضع
في موضع تخفيف الرامع يلمع وهو السراب ويرمع وقد فسرناه

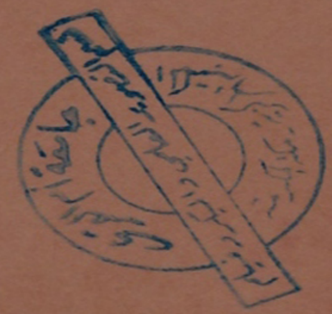

ويلمق وهو القبا فارسي معرب وفسره بالمجر الصلب وصغ
الطلح والسراب وحكم بان وزنه يفعل بالتخفيف وذكره في موضع
آخر بتشديد الراء مع زيادة الالف في آخره فقال يهيرا بمعنى
الباطل وهو يفعل كيجمري بمعنى الاحمر ولم يذكره فيما فيه الزيادتان
المفترقتان وقد تعذر مثال يفعل بتضعيف اللام ويدور في خلدي
انه يمكن تحقيق مثاله بان يقال يفعل بالتخفيف كثير نحو يلمع ويرمع
فاذا وقفت عليه بالتضعيف يصير على مثال يفعل بتشديد
اللام فقد تحقق يفعل بالتضعيف فيه لكن لم ير يفعل غير موجود
بوجه ولكن حمل على ما ثبت اولى وكهمزة اورنان يقال يوم ارونان
اي شديد دوزواوه لعدم تفعوان ووجود افعلان وان لم
يات الا ابنجان فان الحمل على ما وجد ولو مثال واحد اولى من حمله
على ما لا مثال له يقال عجين ابنجان اي مدرك منتفخ ذكر في الصحاح
ان هذا الحرف يعني الابنجان في بعض الكتب بالحاء المعجمة ثم قيل فيه
وسماعي بالجيم عن ابي سعيد وابي الغوث وغيرهما **قوله**
فان خرجتا لما فرغ من القسم الاول وهو ان تخرج الكلمة على الاصول
على تقدير ان يكون احدهما اصلا دون الآخر شرع في القسم الثاني وهو
ان تخرج على التقديرين فرجح ههنا باكثرهما زيادة كالتضعيف

بلوغ تا بدرج اصل

ع

ع تيفاز